

● أخبار قصيرة



٦٢٠٠ ميغاواط.. قدرة توليد الطاقة الشمسية في إيران

صرّح نائب وزير الطاقة، بأن قدرة توليد الطاقة الشمسية في البلاد بلغت حوالي ٦٢٠٠ ميغاواط.

وأشار مصطفى رجبى مشهدي، في تصريح له على هامش زيارة قام بها لمشاريع قطاع الطاقة في مدينة نكا بمحافظة مازندران (شمال إيران)، إلى ضرورة استبعاد قطع الطاقة لفصل الشتاء، وقال: مع انتهاء فصل الصيف، تُعطى الأولوية لتزويد محطات الطاقة بالوقود والحفاظ على استقرار شبكة الكهرباء، ويجري تنفيذ الإجراءات اللازمة لإدارة أي قيود محتملة على الطاقة.

وأوضح رجبى مشهدي أن طاقة إنتاج الغاز في البلاد انخفضت بنحو ٢٣٠ مليون متر مكعب يوميًا عقب العدوان الأمريكي - الصهيوني، وأضاف: تُبذل الجهود حاليًا لاستعادة نحو ١٠٠ مليون متر مكعب من هذه الطاقة إلى دورة الإنتاج؛ وفي ظل هذه الظروف، تزداد أهمية إدارة استهلاك الغاز وتزويد محطات توليد الطاقة بالوقود اللازم. وفي إشارة إلى الإجراءات المتخذة في محافظة مازندران، صرح نائب وزير الطاقة: تمت زيادة سعة خزانات تخزين الوقود في محطة نكا لتوليد الطاقة، كما يجري العمل على خطة لتوسيع هذه الخزانات. كذلك، ستبدأ أعمال الصيانة في محطة بحر قزوين لتوليد الطاقة قريبًا، وتجرى عمليات تخزين الوقود في هذا المجموع.

وفي معرض حديثه عن برامج قطاع الطاقة الوطنية لمواجهة الظروف المقبلة، قال رجبى مشهدي: تم تطوير ٦٠ برنامجًا تشغيليًا على المستوى الوطني، تتضمن محاورها ترشيد استهلاك الطاقة، وإدارة الاستهلاك غير التقليدي، والتحكم في الاستهلاك المرتفع، وذلك لتخفيف الضغط على شبكة الكهرباء.

وأشار إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة كحل آخر لتعزيز قدرة توليد الكهرباء، مضيفًا: بلغت قدرة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في البلاد حوالي ٦٢٠٠ ميغاواط، ويجري العمل على زيادة قدرة محطات الطاقة الشمسية في محافظة مازندران قبل حلول فصل الشتاء.



وكالة الطاقة الدولية تحذر من نقص الديزل

حذرت وكالة الطاقة الدولية من احتمال استمرار محدودة إمدادات الديزل خلال جزء كبير من عام ٢٠٢٧، في ظل تراجع المخزونات ومحدودية الإنتاج، ما يضيع سوق هذا الوقود تحت الضغط مع اقتراب ذروة الطلب الشتوي. وذكرت الوكالة، في تقريرها الشهري عن سوق النفط، أن هامش أرباح تكرير الديزل، أي الفرق بين سعر هذا الوقود وسعر النفط الخام، سجل في سبتمبر رقمًا قياسيًا بلغ نحو ٩٥ دولارًا للبرميل. وأشارت الوكالة إلى أن سوق الديزل لا تزال تواجه ضغطاً شديداً، إذ أدت اضطرابات الإمدادات الممتدة، قبيل أعمال الصيانة الخريفية للمصافي وذروة الطلب الشتوي، إلى السحب من المخزونات على خلاف الأنماط الموسمية المعتادة. وبحسب توقعات الوكالة، سينخفض الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٢٦ بمقدار مليونين و ٦٠٠ ألف برميل يومياً، ويُعزى ٢٥٪ من هذا التراجع إلى الديزل.

إنتاج يتجاوز ٤ ملايين طن وصادرات بأكثر من ٥٥٨ ألف طن،

محافظة هرمزغان تعزّز دورها في

تجارة المنتجات الزراعية



الآلاف من الأطنان من المنتجات خلال النصف الأول من العام، فيما بلغت قيمة الإنتاج الزراعي في هذا القطاع ٢١٧ ألف مليار ريال. وبفضل موقعها على مسارات بحرية مهمة وامتلاكها عدداً من الموانئ التجارية، تحولت هرمزغان إلى أحد المنافذ الرئيسية لدخول المنتجات الزراعية وخروجها وعبروها. وتمثل هذه الإمكانيات، إلى جانب تنوع الإنتاج الزراعي في المحافظة، رافداً مهماً لاقتصادها.

الوطن: صُدر أكثر من ٥٥٨ ألف طن من المنتجات الزراعية، عبر النصف الأول من العام الجاري، عبر منافذ الحجر الزراعي في محافظة هرمزغان (جنوب البلاد). وهي أرقام تعكس، إلى جانب استيراد ٢٦٢ ألف طن وعبور ١٩٨ ألف طن من المنتجات الزراعية، دور المحافظة في تجارة المنتجات النباتية في البلاد. وتؤدي محافظة هرمزغان، بالاعتماد على إمكانياتها المناخية وموقع موانئها الاستراتيجي وقدرات المنتجين فيها، دوراً متزامناً في مجال إنتاج المنتجات الزراعية والتجارة الدولية بها. وتشير الإحصاءات التي أعلنها مسؤولو وجهاء الزراعة في المحافظة إلى تصدير مئات

النباتات في منظمة جهاد الزراعة بمحافظة هرمزغان، أن أكثر من ٥٥٨ ألف طن من المنتجات الزراعية صُدرت عبر منافذ الحجر الزراعي في المحافظة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، موضحاً: أن هذه الكميات، إلى جانب استيراد ٢٦٢ ألف طن وعبور ١٩٨ ألف طن من المنتجات الزراعية، تبرز مكانة هرمزغان في سلسلة تجارة المنتجات النباتية في البلاد.

وفي استعراضه أداء وحدات الحجر الزراعي في المحافظة خلال النصف الأول من العام، قال محسن باوقاز: إن النشاط التجاري عبر المنافذ الرسمية للمحافظة استمر خلال هذه الفترة،

مكانة هرمزغان في سلسلة تجارة المنتجات النباتية

أعلن القائم بأعمال إدارة وقاية

توقيع مذكرة تفاهم وإقرار آليات جديدة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة،

إيران وأوراسيا.. نحو تجارة أوسع وتكامل اقتصادي أعمق

الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد للشعب الإيراني في هذه الفترة الصعبة والظروف الحربية، مؤكداً أن دول الاتحاد لا تزال شريكاً موثقاً به للتعاون مع إيران، موضحاً: أن الأرقام التجارية بين الجانبين تعكس إجراءات عملية ومشاريع محددة يجري بحثها، وليست مجرد تصريحات، مشير إلى أهمية دعم الأنشطة الاقتصادية الفعلية، وتنسيق اللوائح والمعايير، وتطوير التعاون المشترك.

منح وزير الصناعة أرفع وسام شرف للاتحاد الأوراسي

وفي ختام الاجتماع، منح وزير التجارة في المفوضية الاقتصادية الأوراسية، محمد أتابك أرفع وسام شرف للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، تقديراً لجهوده الفاعلة

خلال الاجتماع المقبل للجنة المشتركة، وقال: إن المفاوضات التي جرت ستكون بناءة وموجهة نحو تحقيق النتائج، مؤكداً ضرورة اعتماد خلاصات المفاوضات والقرارات الصادرة عن اللجان المتخصصة أساساً للمتابعة المنتظمة للالتزامات. وأعرب وزير الصناعة عن أمله في أن يسهم تنفيذ الاتفاقات، إلى جانب تسهيل أنشطة التجار وزيادة المبادلات التجارية، في تعزيز التعاون الاقتصادي بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والارتقاء بمكانة الجانبين في العلاقات الإقليمية والدولية.

من جانبه، أعرب أندريه سيليبينيف الوزير المسؤول عن التجارة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، عن دعم حكومات

الوقت المناسب، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، من المتطلبات الأساسية للاستفادة الكاملة من مزايا التجارة الحرة، مشدداً على ضرورة متابعة القضايا المتعلقة برسوم إعادة تدوير السيارات، وإتاحة وصول منتجات الإسمنت الإيرانية إلى أسواق الدول الأعضاء في الاتحاد، ومتطلبات استيراد المنتجات الغذائية، معلناً استعداد إيران للتعاون من أجل دراسة هذه العقبات وإزالتها. ودعا أتابك إلى تحويل الاتفاقات إلى خطط تنفيذية محددة، بجداول زمنية واضحة وتحديد مسؤوليات كل طرف. كما اقترح أن تعمل أمانتا الجانبين على إنشاء آلية للرقابة المستمرة على تنفيذ القرارات، وأن تقدما تقريراً عن التقدم المحرز في الإجراءات

الوقت: أكد وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني، خلال توقيع مذكرة تفاهم للتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقية التجارة الحرة، وإزالة العقبات التجارية، وتطوير التعاون في مجال الترانزيت. وطالب محمد أتابك، على هامش الاجتماع الثاني للجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد، بمتابعة الاتفاقات على المستوى التنفيذي، وإزالة العوائق التجارية، والاستفادة القصوى من إمكانيات هذه الاتفاقية لتطوير المبادلات الاقتصادية. واعتبر وزير الصناعة أن الشفافية في اللوائح المنظمة للاستيراد، وتبادل البيانات الإحصائية في

على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي ببانكوك،

همتي يدعو صندوق النقد الدولي إلى اعتماد الواقعية في تقييماته الاقتصادية



الخاصة.

من جانبه، استعرض مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أحدث تقديرات إدارته بشأن التحديات

ضرورة متابعة الحقوق القانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الصندوق، بما في ذلك الاستفادة من إمكانياته الفنية والائتمانية والوصول إلى موارد حقوق السحب

تحولت هرمزغان إلى أحد المنافذ الرئيسية لدخول المنتجات الزراعية وخروجها وعبروها بفضل موقعها على مسارات بحرية مهمة وامتلاكها عدداً من الموانئ التجارية

خبراء الحجر الزراعي يراقبون حركة تبادل المنتجات النباتية عبر منافذ المحافظة على مدار الساعة وبكامل الجاهزية لضمان حماية الأمن الغذائي والموارد النباتية

تكامل الإنتاج والتجارة.. ميزة استراتيجية لهرمزغان

تعكس مجمل الإحصاءات المعلنة، التي تشمل إنتاج ٤ ملايين و ٤٠ ألف طن من المنتجات الزراعية، وبلغت قيمة هذا القطاع ٢١٧ ألف مليار تومان، واستيعابه ١٩ ٪ من القوى العاملة في المحافظة، إلى جانب تصدير أكثر من ٥٥٨ ألف طن من المنتجات خلال النصف الأول من العام، المكانة المتعددة الأبعاد للقطاع الزراعي في هرمزغان.

وفي هذا السياق، يعزز الموقع المينائي للمحافظة ونشاط منافذ الحجر الزراعي المتعددة إمكانية الربط بين الإنتاج المحلي والأسواق التجارية. ويعتمد استمرار هذا المسار، إلى جانب الحفاظ على سلامة المنتجات والالتزام بمتطلبات الحجر الزراعي، على رفع الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية للصادرات، وإدارة الموارد المائية، وتعزيز سلسلة القيمة للمنتجات. وبفضل إمكانياتها الإنتاجية والتجارية، تسهم هرمزغان من جهة في توفير المنتجات الزراعية والبستانية والحيوانية والسمكية، فيمأتعد، من جهة أخرى، أحد المسارات الرئيسية لتبادل المنتجات الزراعية في جنوب البلاد، بفضل موانئها ومنافذها الرسمية. ويمكن للاستغلال الفعال لهذه الإمكانيات أن يمهّد الطريق لتعزيز اقتصاد المحافظة وتحسين التنمية المستدامة للقطاع الزراعي.

يُذكر أن إجمالي إنتاج مختلف الأنشطة الزراعية في محافظة هرمزغان يبلغ نحو ٤ ملايين و ٤٠ ألف طن، منها نحو مليونين و ٦١٤ ألف طن من المحاصيل الزراعية، ونحو ٩٤٠ ألف طن من المنتجات البستانية.



الترانزيت ضمن إطار الممر الدولي «الشمال- الجنوب»، وتعزيز التعاون الفني والصحي المرتبط بالتجارة، من أبرز محاور الاجتماع. كما أُعْتُبر توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين مجلس الأعمال التابع للاتحاد الاقتصادي الأوراسي وغرفة التجارة والصناعات والمناجم والزراعة الإيرانية خطوة نحو تعزيز التواصل بين فاعلي القطاع الخاص وتوسيع نطاق التعاون التجاري بين الجانبين.

في تطوير وتعميق العلاقات الاقتصادية بين إيران والاتحاد. واستضافت وزارة الصناعة والمناجم والتجارة الاجتماع الثاني للجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، حيث جرى طرح حلول لتسهيل التجارة، وتطوير التعاون الاقتصادي، وإزالة العقبات القائمة. وكان تسريع تطبيق النظام الإلكتروني للتحقق من المنشأ، وتطوير التعاون في مجال

والمصرفية بين البلدين وتوسيع التبادلات التجارية.

ويُعد تطوير التعاون النقدي والمصرفي، وتسهيل المبادلات التجارية، ودراصة السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات المالية الثنائية، والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية التي يمتلكها البلدان، من أبرز المحاور المطروحة لتوسيع التعاون بين إيران وباكستان.

وترسيخ العلاقات الثنائية مع العراق

كما التقى محافظ البنك المركزي، نظيره العراقي نزار ناصر حسين على هامش الاجتماعات. وتبادل الطرفان، في اللقاء الودي، وجهات النظر حول سبل توسيع العلاقات

التي تواجه الاقتصادات الناشئة ودول المنطقة؛ مؤكداً أهمية استمرار الحوار وتوسيع نطاق التعاون الفني بين صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الإيراني.

بحث سبل تعزيز التعاون مع باكستان

والتقى محافظ البنك المركزي الإيراني، محافظ بنك الدولة الباكستاني جميل أحمد، على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في بانكوك، وبحث معه سبل تعزيز التعاون بين البلدين. وتناول الجانبان خلال اللقاء عدداً من القضايا الراهمة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية

الثنائية وترسيخها. وأشار همتي إلى الأواصر العميقة التاريخية والاقتصادية والسياسية بين إيران والعراق، مشدداً على ضرورة تعزيز التعاون المالي والمصرفي المشترك بين البلدين، مؤكداً استعداد النظام المصرفي الإيراني لنقل الخبرات في المجالات المصرفية.

وجرت هذه اللقاءات على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، التي تُعقد في بانكوك عاصمة تايلاند خلال الفترة من ١٢ إلى ١٨ أكتوبر ٢٠٢٦، وتشكل فرصة للمسؤولين الاقتصاديين والنقديين من مختلف الدول للتشاور بشأن تطورات الاقتصاد العالمي وتعزيز التعاون الدولي.